الدستور كفل كامل حقوقها

المرأة اليمنية

من الانغلاق الى مراكز صنع القرار

اعداد / أحمد الأسد

■ ،، المرأة اليمنية تحتل حيزاً كبيراً في نشاط الحكومات اليمنية المتعاقبة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بقضاياها اليومية المختلفة من خلال اجراء العديد من الابحاث والدراسات بالإضافة إلى عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش لمناقشة قضاياها المختلفة ومدى مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومراكز اتخاذ القرار وما حققته من انجازات ومكاسب كبيرة خلال الأربعة العقود من عمر الثورة اليمنية المباركة.

مناصب عالية

● وإنطلاقاً من الهدف الرابع للثورة اليمنية الرامي إلى إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف ، وبالتالي فقد كفل دستور وقوانين الجمهورية اليمنية حقوق المرأة وواجباتها وكان للمبادئ الدستورية آثارها الواضحة في التشريعات القانونية التي حرصت على تكريس حقوق المرأة وتحديد دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب أخيها الرجل ،وتنص المادة (٤١) من الدستور على :«أن المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة».

كما نصت المادة (٣١) من الدستور : «النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة الإسلامية». أما المادة (٥١) من الدستور فهي تعطي المواطن الحق سواء كان رجلاً أو امرأة في اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة.

هذا وقد منح قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ١٩٩١م المرأة حق الانتساب للسلطة القضائية في المحاكم وشاغلي وظائف النيابة العامة حيث تعتبر اليمن من أوائل الدول في الوطن العربي وشبه الجزيرة العربية التي منحت هذا الحق للمرأة، وقد بلغ عدد العاملات في هذا الحقل مؤخراً أكثر من (١٠٠) امرأة منهن (٧٩) يعملن في القضاء والمحاماة (٤٠) امرأة في منصب قاضية و(٥٣) في منصب محامية ونحو عشر في منصب وكيل نيابة عامة و(١) في منصب رئيس نيابة استئناف أموال في إحدى المحافظات.

شرطة نسائية

● وفي نفس الإطار اقدمت الحكومة اليمنية مؤخراً على إنشاء الشرطة النسائية بهدف اشراك المرأة في المجال الأمني سواء كان في المطارات أو مصلحة السجون حيث يقدر عدد المجندات الأوائل في الشرطة النسائية نحو (٧٠٠) مجندة على اعتبار أن هذا الرقم قابل للزيادة خلال الفترة القادمة نظراً لاقتناع المرأة بضرورة مشاركتها في هذا المجال الحيوي.

وتأكيداً لمكانة المرأة اليمنية في الدستور والقوانين والتشريعات ولضمان مساهمتها الفاعلة إلى جانب أخيها الرجل فقد تم انشاء عدد من المنظمات الأهلية ذات الصلة المباشرة بحماية حقوق المرأة، وذلك من خلال قرارات من مجلس الوزراء وابرزها: اللجنة الوطنية للمرأة، اتحاد نساء اليمن، الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية، المجلس اليمني لرعاية الأمومة والطفولة، الإدارة العامة لشئون المرأة والطفل، الإدارة العامة للأسرة المنتجة، والإدارات العامة بوزارتي الإعلام والثقافة والسياحة بالإضافة إلى عدد آخر من المنظمات العاملة في مجال الأنشطة الخاصة بالمرأة ومراكز الدراسات المتعلقة بالمرأة اليمنية سواء كانت في الريف أو في الحضر.

نسبة كبيرة

● وفي الحياة العامة فقد برزت مشاركة المرأة في الجانب السياسي والقانوني عندما منحها قانون الانتخابات حق الاستفتاء والترشيح والانتخاب وكذا الانضمام إلى الاحزاب السياسية وقد شاركت في الاستفتاء على الدستور ثلاث مرات ،كما شاركت في إدارة الانتخابات والاشراف عليها بتشكيل لجان إشرافية نسائية موازية للجان الرجالية، كما شاركت المرأة ومارست حقها في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩م وكذا الترشيح للانتخابات البرلمانية وحصلت على مقاعد في البرلمان، كما بلغ عدد المرشحات للانتخابات المحلية عام ٢٠٠١م حوالي (٢٥٧) مرشحة على مستوى محافظات الجمهورية، وفي الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٣م بلغ عدد الناخبات في سجل الناخبين نحو (٣،٤١٥،١١٤) امرأة من اجمالي عدد الناخبين (٨،٠٩٧،١٦٢) ناخباً وناخبة أي أن معدل مشاركة المرأة في الانتخابات وصلت إلى ٤٢٪ وهي نسبة كبيرة مقارنة بدول الجوار.

تحسُّن نسبي

● أما عن نشاط المرأة في المجال الاقتصادي سواء كان في الريف أو الحضر فقد ارتفع نشاطها الاقتصادي خاصة في الريف حيث وصل إلى ٦١٪ نظراً لأن معظم تلك النساء يعملن خارج المنزل بينما نجد نشاط المرأة في الحضر لا يتجاوز (١١،٥٪) فقط، وبالتالي فإن هناك تحسناً نسبياً في بنية الاستخدام لصالح المرأة، وبالتالي فقد أصبحت المرأة اليمنية قادرة على الالتحاق بعدد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية على مستوى الساحة اليمنية حيث قدرت بعض الاحصائيات أن نسبة النساء العاملات ضمن اجمالي القوى العاملة تصل إلى ٤٩٪.

بيانات

● وفي قطاع التعليم في مختلف مراحله نجد أن المرأة استطاعت أن تحقق نسبة عالية جداً بفضل الاهتمام المتزايد للمؤسسات التعليمية، وتشير البيانات إلى أن التعليم الأساسي يستوعب ما بين ٦٢-٦٧٪ من السكان في الفئة العمرية من (٦-١٥) سنة وقد بلغ عدد المدارس نحو ١٤،٣٩٠ مدرسة و١،١٦٠ معهداً تستوعب ٣،٨ مليون تلميذ وتلميذة ونسبة الإناث منها وصلت إلى ٣٨،٩٪ أما التعليم الثانوي فقد بلغ معدل الإناث الملتحقات بهذه المرحلة حوالي ٢٦،٥٪ من اجمالي طلاب المرحلة، فيما تشكل نسبة الإناث في مرحلة التعليم العالي بنسبة ٢٧٪ فيما بلغت نسبة الخريجات من كليتي التربية والطب أكثر من ٦٠٪ من اجمالي عدد الطلاب الملتحقين أما عضوات هيئات التدريس في الجامعات فقد بلغ ١٨٪ وفي المرحلتين الأساسية والثانوية تقدر نسبة هيئات التدريس من مدرسات ومدراء ووكلاء بحوالي ٧٨٪ وهي نسبة عالية جداً.

المصادر:

- التقرير الوطني لحقوق الإنسان ٢٠٠١-٢٠٠٢م.
- التقرير الاستراتيجي لليمن- مركز الدراسات والبحوث.

■ المرأة اقتحمت سوق العمل بجدارة واقتدار

■ ٤٩٪ نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة

مدير عام النقابات والثقافة العمالية بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل

تتميز احتفالات عيد العمال هذا العام بتزامنها مع الاعداد للدورة الانتخابية للاطر النقابية

● تحتفل بلادنا مع سائر البلدان في الاول من مايو من كل عام بمناسبة عيد العمال من خلال إقامة المهرجانات العمالية وتكريم رموز الانتاج الوطني من مختلف القطاعات العام والمختلط والخاص .

وتتميز إحتفالات هذا العام عن غيره انها تأتى في إطار احتفالات صنعاء عاصمة للثقافة كما انها تأتي ايضاً في اطار الاستعداد لاجراء أول إنتخابات داخل نقابات العمال والإتحاد العام في ظل قانون نقابات العمال الذي صدر ٢٠٠٢م.

وبهذه المناسبه كان لنا هذا اللقاء القصير مع الاخ / محمد راجح سعيد مدير عام النقابات والثقافة العمالية قطاع علاقات العمل في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الذي اطلعنا على الاستعدادات الجارية للإحتفال بهذه الفعالية العمالية .

لقاء / محمد القراري

إحتفالات عيد العمال لهذا العام بماذا تتميز عن سابقاتها ؟

-تكمن خصوصية الاحتفال بعيد العمال العالمي في الاول من مايو هذا العام كونه يتزامن مع تكريم صنعاء عاصمة للثقافة لعام ٢٠٠٤م وتفاعلاً مع هذا الحدث الوطني التاريخي فإن اتحاد نقابات عمال الجمهورية وبالتنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والاتحاد العام للغرف التجارية وامانة العاصمة عقدوا العزم على ان يكون الاحتفال بعيد العمال لهذا العام متميزاً وبما يتناسب مع الاحتفال بصنعاء الثقافة وذلك كإسهام وطني يقدمه أطراف العمل الثلاثة للعاصمة التاريخية والفريدة في العالم وهذا في حقيقة الأمر ان إطراف العمل الثلاثة يؤمنوا بالمشاركة الفاعلة في مختلف الانشطه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة والتي تنهجها بلادنا أما بالنسبة لبرنامج الاحتفال فقد تم الاعداد له جيداً بشقيه الكرنفالي والخطابي وقد تقرر ان يتم في المدرسة الفنية سابقاً .

المحاور الرئيسية التي ستتمحور حولها فعاليات الاحتفال ماهي؟

أهم محاور الاحتفال .. مهرجان جماهيري يتخلله حفل خطابي اضافة الى تكريم أعداد رمزية من العمال المبرزين والقيادات النقابية كذلك هناك نشاطات وفعاليات ثقافية واعلامية مثل الندوات والمقابلات وندوات تلفازية، كذلك سوف تقام مهرجانات عمالية في المحافظات ولضمان نجاح الاحتفال بعيد العمال وتقرر تكوين لجنة اشرافية اضافة الى اللجان القديمة الأخرى.

■ لأول مرة ستجرى انتخابات لاتحاد نقابات العمال عقب صدور قانون النقابات

وماذا عن مسيرة العمل النقابي والقانوني في بلادنا ؟

يستمد العمل النقابي في بلادنا شرعيته من :

- دستور الجمهورية اليمنية الذي تنص المادة (٥٧) منه على حق المواطنين في تنظيم انفسهم نقابياً ومهنياً .

- قانون النقابات العمالية رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٢م والذي يمنح العمال حق التنظيم النقابي والاستقلال والحرية التامة لنشاطهم النقابي بما في ذلك حق الاحزاب .

- قانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لعام ١٩٩١م الذي يمنح حق التنظيم للعاملين في القطاعات الحكومية والعامة والمختلطة .

قانون العمل رقم (٥) لعام ١٩٩٥م والذي يمنح العمال حق التنظيم النقابي في القطاع الخاص.

- الاتفاقيات الدولية الخاصة بمعايير العمل الدولية وحقوق الانسان والموقع عليها اليمن .

وتجدر الاشارة إلى ان بلادنا قد مارست العمل النقابي منذ اواخر الاربعينات في القرن الماضي وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ان بلادنا لها خلفية نقابية متمرسة ولعبت دوراً كبيراً ضد الاستعمار والغاشم والامامة البائدة وكذلك في نصرة ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر المجيدتين وكذلك في اعادة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وايضاً في دحر الانفصال والوقوف مع الشرعية عام ١٩٩٤م ، المعروف انه في ٣ مارس ١٩٥٦م تم تأسيس الاتحاد العام للنقابات في عدن وفي عام ١٩٦٢ م تم تأسيس الاتحاد العام في شمال الوطن سابقاً وفي يناير ١٩٩٠م تم توحيد العمل النقابي في اليمن الموحد .

وماهو جديد هذا العام ؟

الدورة الانتخابية للأطر النقابية التابعة لاتحاد عام نقابات عمال الجمهورية سوف تجرى خلال هذا العام والاتحاد وقد أعد العدة لعقد الدورة بالتنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والمعروف ان الدورة الانتخابية سيكون لها دور في تفعيل العمل النقابي خاصة اذا ما علمنا انها أول دوره انتخابية تجرى في ظل عهد الوحدة المباركة وقد تأخر عقد الدورة لأكثر من سبب منها تأخر صدور قانون النقابات الوحدوي وقد صدر في عام ٢٠٠٢م .

وماذا عن المشاركات الخارجية في إطار مؤسسات العمل العربي ؟

- لقد شاركت بلادنا بفاعلية بأعمال الدورة الـ(٣١) لمؤتمر العمل العربي والتي عقدت في دمشق خلال الفترة من ١٤-١٩ فبراير ٢٠٠٤م وقد رأس وفد بلادنا الاستاذ عبدالكريم اسماعيل الأرحبي وزير الشئون الاجتماعية والعمل الى جانب وفد رفيع المستوى من أطراف العمل الثلاثة.

وماذا عن التنسيق بين اطراف العمل ؟

- التنسيق بين اطراف العمل الثلاثة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي قائم وعلى أحسن حال والهدف من ذلك هو المصلحة المشتركه لاطراف العمل الثلاثة بحيث كل طرف يقوم بالتعاون والدعم للطرف الآخر لما يصب في النهاية لمصلحة العمل والعمال وتطوير الانتاج